المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
العدد الثامن والستون شهر (2) 2024

تحليل فاعلية الأجهزة الرقابية والآليات الإدارية والتشريعات الجزائية في مكافحة الفساد الإداري في دولة الكويت

دراسة وصفية تحليلية

اعداد:

الباحثة/ جمانة فالح العلاطي
ماجستير في القانون العام –القانون الجزائي
دولة الكويت -٢٠٢٤م
jumanaalalati@gmail.com

الباحثة/ فجر فالح العازمي
ماجستير في القانون العام –القانون الإداري
دولة الكويت -٢٠٢٤م
fajeralazmi1988@gmail.com

الملخص

الفساد الإداري من أكثر أشكال الفساد خطورة، وأكثره شيوعًا، ويعود ذلك لأسباب عدة، من أهم الأسباب وعلى رأس القائمة؛ علو المصلحة الشخصية على المصلحة العامة. وتصدت دولة الكويت لهذه الآفة من خلال وضع أجهزة رقابية على الإدارات الحكومية، بالإضافة إلى الآليات الإدارية للحد من هذه الظاهرة. لذا قامت هذه الدراسة بتحليل دور الأجهزة الرقابية والآليات الإدارية ومدى فاعليتها للحد من جرائم الفساد الإداري. وذلك بعد توضيح ماهية الفساد الإداري، مفهومه وأشكاله، أسبابه وآثاره، وهذا ما تطرقت له الدراسة في المبحث الأول.

ولم يفت المشرع الكويتي من وضع تشريعات جزائية صارمة ورادعة على من يرتكب جرائم الفساد. والجدير بالإشارة، بأن المشرع الجزائي حدد ما هي جرائم الفساد، وفرض عقوبات واضحة لها. وقد بينا بعض هذه الجرائم وقمنا بتحليل النصوص التجريمية، وبيان أركانها، والعقوبات المفروضة عليها، ومدى فاعليتها بالحد من جرائم الفساد. وأخيرًا قمنا باستعراض التطبيقات العملية في مكافحة الفساد الإداري، وذلك في المبحث الثاني.

واتخذت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وأشارت في الختام إلى عدة نتائج وتوصيات.

الكلمات الرئيسية: الأجهزة الرقابية، ديوان المحاسبة، هيئة مكافحة الفساد (نزاهة)، الآليات الإدارية، التشريعات الجزائية، جريمة إساءة استعمال السلطة، جريمة الرشوة، جريمة الاختلاس، مكافحة الفساد الإداري، دولة الكويت.

Abstract

Administrative corruption is one of the most dangerous and prevalent forms of corruption, primarily driven by personal interests prevailing over the public interest. The State of Kuwait has tackled this menace by establishing oversight bodies in government administrations, in addition to implementing administrative mechanisms to mitigate this phenomenon. Therefore, this study analyzes the role of oversight bodies and administrative mechanisms and their effectiveness in combating administrative corruption, following an explanation of the nature, concept, forms, causes, and impacts of administrative corruption in the first section.

The Kuwaiti legislator has not failed to enact strict and deterrent criminal legislation against those who commit corruption crimes. It is worth noting that the criminal legislator has defined corruption crimes and imposed clear penalties for them. Some of these crimes have been highlighted, and the criminal provisions have been analyzed, including their elements and the penalties imposed, to assess their effectiveness in combating corruption. Finally, practical applications in combating administrative corruption have been reviewed in the second section.

This study adopts a descriptive-analytical approach and concludes with several findings and recommendations.

المقدمة:

للأسف أصبحت ظاهرة الفساد ظاهرة عالمية متفشية في جميع دول العالم، وإن اختلفت حدتها، مدى توغلها، ومكامن ظهورها ووضوحها؛ إلا أن تتألم منها جميع الدول بشكل أو بآخر، حسب الأنظمة السياسية/القانونية المختلفة التي تنتهجها هذه الدول. إلا أن تضافرت الجهود الدولية وسعت للتصدي إلى ظاهرة الفساد الإداري فتجلت لدينا -اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عام ٢٠٠٣م-.

الفساد موجود منذ قديم الأزل ومرتبط مع وجود الحياة الإنسانية على الأرض، وفي مختلف الحضارات الإنسانية التي مرت على البشرية. وأهم دلالة على خطورة الفساد؛ بأن تم الإشارة إلى الفساد في القرآن العظيم في خمسين موضعًا وفي أحداث مختلفة، جميعها تندد بالفساد وتلوم المفسدين. بالإضافة إلى وجود إشارات للفساد الإداري في بعض الأفكار الاقتصادية القديمة، فقد حرم أفلاطون الملكية على طبقة الحكام كما حرم عليهم الزواج وتكوين عائلة؛ لحمايتهم من إغراءات الفساد، معتبرا بأن انحراف الحكام وفسادهم إنما يتم بدافع غريزة حب المال أو الضعف العاطفي تجاه الأقارب. كما تناولت مقدمة ابن خلدون ظاهرة الفساد الإداري الذي يقع من أصحاب الدولة ووزرائهم والشرطة..، حيث يذكر أن الكثير من أصحاب الممالك بعد حصولهم على المال من الدولة الأولى فروا إلى دولة ثانية!، ومنذ ذلك الحين استمر الفساد في الانتشار دون توقف إلى يومنا هذا. ورغم تجدد مظاهره ومسمياته، تطبيقاته في الواقع، أنماطه وأساليبه؛ إلا أن الفساد يبقى–فسادًا-.[١]

يعتبر الفساد الإداري من أكثر المواضيع أهمية لما يتمتع من حساسية بالغة عند النظر لأطرافه، وأيضا من أخطر أنواع الفساد على الإطلاق نظرًا لكونه يصيب الجهاز الإداري في الدولة بالشلل ويجعله غير قادر على النهوض بالمهام المنوطة به. فهي مشكله أقل ما يقال عنها –خطيرة- لما ينتج عنها الآثار السلبية الوخيمة وتعيق أي برنامج تنمية تحاول الدولة أن تقوم به أو النهوض من خلاله.

تعد أجهزة الرقابة والآليات الإدارية والتشريعات الجزائية أدوات رئيسية في مكافحة الفساد الإداري والحد من انتشاره، إذ بدأت العديد من الدول في تبني إصلاحات إدارية وتعزيز الشفافية والمسائلة لتعزيز كفاءة الآليات الإدارية، كما تهدف الأجهزة الرقابية إلى مراقبة ومراجعة أداء الجهات الإدارية وكشف الفساد وتقديم التوصيات والتدابير اللازمة لمعالجته. إلى جانب ذلك، تلعب التشريعات الجزائية دورًا حاسمًا في مكافحة الفساد الإداري وذلك بتضمين هذه التشريعات عقوبات صارمة لجرائم الفساد الإداري الذي تفشى في البلاد.

---

[١] بدر الدين، هـ، (٢٠٢٢)، *الشفافية الإدارية بين ضرورة مكافحة الفساد وحدود السر الوظيفي –دراسة تطبيقية مقارنة*، القاهرة، المركز القومي للإصدارات القانونية، ص.٧.

أولًا: مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة في مدى فاعلية الأجهزة الرقابية والآليات الإدارية والتشريعات الجزائية في دولة الكويت في الحد من الفساد الإداري، وذلك تحقيقًا للنزاهة المطلوبة في رؤية الكويت ٢٠٣٥.

ثانيًا: أسئلة الدراسة:

استنادا إلى ما سبق ذكره، وبعد القيام بتحليل الأجهزة الرقابية والآليات الإدارية والتشريعات الجزائية؛ تتبلور الدراسة حول سؤال واحد:

س: مدى فاعلية وكفاية الأجهزة الرقابية والآليات الإدارية والتشريعات الجزائية في دولة الكويت للحد من الفساد الإداري؟

ثالثًا: أهداف الدراسة:

الإجابة على السؤال السابق هو الهدف الذي نصبوا إليه، وذلك لبيان مدى كفاية الأجهزة الرقابية والآليات الإدارية والتشريعات الجزائية في دولة الكويت، والتي وجدت أصلا للتصدي للفساد الإداري، وتقييم فاعليتها في تحقيق النزاهة وتعزيز الشفافية والمسائلة.

رابعًا: أهمية الدراسة:

يُعد البحث في هذا الموضوع ذا أهمية كبيرة؛ وذلك يرجع بأن الفساد الإداري يشكل تحديًا كبيرًا لدولة الكويت ويؤثر سلبًا على التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ورؤيتها ٢٠٣٥. لذا، فإن تقييم وتحليل فاعلية الآليات والأجهزة والتشريعات المعتمدة في مكافحة الفساد الإداري في الكويت يعتبر أمرًا بالغ الأهمية؛ إذ يساهم البحث في تسليط الضوء على نقاط القوة ومكامن الضعف في النظام القائم لمكافحة الفساد الإداري في دولة الكويت، وذلك من خلال تحديد الآليات القائمة التي تحتاج إلى التحسين والتطوير وتعزيز النظام القانوني لتحقيق نتائج أكثر فاعلية في مكافحة الفساد الإداري. إذ يمكن لهذه التوصيات أن تشكل أساسًا لإجراء إصلاحات

وتحسينات في السياسات والإجراءات المعتمدة في دولة الكويت.ومن زاوية أخرى، يمكن أن يساهم البحث في تحقيق النزاهة وتعزيز الثقة في أجهزة الدولة ومؤسساتها.

خامسًا: منهج الدراسة:

تماشيا مع ما تم ذكره، ستتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، بدايةً وصف ظاهرة الفساد الإداري والتعرف على ماهيته وبعد ذلك تحليل الأجهزة الرقابية والآليات الإدارية وتبيان دورها ومدى فاعليتها، وأخيرًا القيام بتحليل بعض التشريعات الجزائية المكافحة للفساد الإداري وبيان مدى فاعليتها في الحد من انتشار الفساد وتحقيق النزاهة.

سادسًا: خطة الدراسة:

المبحث الأول: ماهية الفساد الإداري ودور الأجهزة الرقابية والآليات الإدارية في مكافحة الفساد الإداري.

المطلب الأول: ماهية الفساد الإداري.

المطلب الثاني: دور الأجهزة الرقابية والآليات الإدارية في مكافحة الفساد الإداري.

المبحث الثاني:تحليل بعض التشريعات الجزائية المكافحة للفساد الإداري والتطبيقات العملية.

المطلب الأول: تحليل بعض التشريعات الجزائية المكافحة للفساد الإداري.

المطلب الثاني: التطبيقات العملية في دولة الكويت لمكافحة الفساد الإداري.

الخاتمة

النتائج والتوصيات

المبحث الأول: ماهية الفساد الإداري ودور الأجهزة الرقابية والآليات الإدارية في مكافحة الفساد الإداري

الفساد الإداري من أكثر الظواهر التي تؤثر سلباً وتؤدي إلى عرقلة في سير العدالة وتهدد استقرار المجتمع، لمه يحتوي الفساد على قدر من الانحراف المعتمد من قبل الموظف العام في تنفيذ العمل الإداري المناط به، ويتجاوز القانون باستخدام سلطاته الممنوحة له ولاسيما أن الفساد الإداري هو معصية لله تعالى والانحراف عن الأمانة الممنوحة للموظف بالعمل التي أمر الله القيام بها على أكمل وجه وإلحاق الضرر بالآخرين، وقال الله تعالى في كتابه العزيز:"ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل ، ويفسدون في الأرض".[٢]

تناولنا في المبحث الأول ماهية الفساد الإداري وتطرقنا إلى مفهومه وبعض أشكاله، واستعرضنا بعض من الأسباب والآثار، مع ملاحظة أن الفساد الإداري ما هو إلا تعبيرًا عن انتهاك الواجبات الوظيفية وممارسته بصوره خاطئة وتعلية من شأن المنفعة الشخصية على حساب المصلحة العامة.

المطلب الأول: ماهية الفساد الإداري

وسوف نتناول في هذا المطلب مفهوم الفساد الإداري لبعض فقهاء القانون الإداري ويليه موقف المشرع الكويتي من تعريف الفساد الإداري، وبعد ذلك توضيح بعض أشكال الفساد الإداري.

أولًا: مفهوم الفساد الإداري وأشكاله:

- **مفهوم الفساد الإداري:**

نقصد بالفساد الإداري من الجانب الإداري بأنه النشاطات التي تتم داخل جهاز إداري حكومي والتي تؤدي فعلاً إلى انحراف ذلك، والانحراف هدفه الرسمي لصالح أهداف خاصة سواء كان ذلك بصفة متجددة أو مستمرة وسواء كان ذلك بأسلوب فردي أم بأسلوب جماعي منظم، ومما لاشك فيه أنه هو الفساد الذي يرتبط بالوظيفة العامة، ويعتبر من القيم المرفوضة في المجتمعات المتحضرة على مستوى المناصب في الهياكل التنظيمية لدى الجهات الحكومية وتعتبر هذه الظاهرة منتشرة بشكل كبير، والتي يجب ان تكون تصرفات صاحب المنصب الإداري هو تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، وفقاً لما نص عليه الدستور الكويتي عام ١٩٦٢م في

[٢] سورة البقرة الآية (٢٧).

المادة (٢٦) منه على ان: " الوظائف العامة خدمة وطنية تناط بالقائمين بها، ويستهدف موظفو الدولة في أداء وظائفهم المصلحة العامة.. "[٣].

ومن هذا المنطلق نستعرض تعريفات الفساد الإداري لدى بعض من فقهاء القانون الإداري، حيث عرفها البعض:

بأن الفساد الإداري يتمثل في: "الرشوة بجميع صورها والاختلاس في القطاعين العام والخاص، والمتاجرة بالنفوذ وإساءة استغلال الوظيفة والاثراء غير المشروع، وغسل العائدات. الاجرامية وإخفاء الممتلكات المتأنية من جرائم الفساد وإعاقة سير العدالة " [٤].

وقد عرف البعض الأخر الفساد الإداري: "بأنه استغلال الوظيفة العامة والمصادر العامة لتحقيق مصالح شخصية أو جماعية بشكل مناف للشرع والأنظمة الرسمية، ويقصد بالموظف العام هنا أي شخص يشغل منصباً تشريعياً، أو تنفيذياً، أو إدارياً، أو قضائياً لدى دولة طرف، سواء كان معيناً أم منتخباً دائماً أم مؤقتاً مدفوع الاجر أو غير مدفوع الأجر"[٥].

وكذلك عرفه الدكتور عبد الكريم الخثران بأنه:" تصرف سلوك وظيفي سيء فاسد خلاف الإصلاح، هدفه الانحراف والكسب الحرام والخروج على النظام لمصلحة شخصية "[٦].

والجدير بالذكر موقف المشرع الكويتي من تعريف الفساد الإداري هو أن حاول المشرع الكويتي إيجاد تعريفاً للفساد الإداري في المادة الأولى منه وهو مازال تعريفاً مفتوحاً، ويقصد به " استغلال الوظيفة العامة للحصول على مصالح خاصة سواء كان ذلك بمخالفة القانون أو استغلاله الصلاحيات الممنوحة له " ، ويبرز الفساد الإداري الواقع بين قياديي المناصب الحكومية، ويؤخذ عدة أنواع أبرزها على سبيل المثال: إعاقة سير العدالة – التمييز في المعاملة والمحاباة والوساطة غير المشروعة والكسب غير المشروع – الفساد في الحسابات المالية [٧]. ونحن نتفق مع موقف المشرع الكويتي من تعريفه للفساد الإداري.

---

[٣] المادة ٢٦ من دستور دولة الكويت لسنة ١٩٦٢.
[٤] بطيخ، م، (٢٠١٤)، *الإدارة العامة بين البيروقراطية والفساد الإداري الواقع والمأمول*، مصر، دار النهضة العربية، ص.١٣٦.
[٥] علي، م، (٢٠١٥)، *الفساد الإداري*، ص.٤٧-٤٨، القاهرة-مصر، دار النهضة العربية.
[٦] الخثران، ع، (٢٠٠٣)، *واقع الإجراءات الأمنية المتخذة للحد من جرائم الفساد من وجهة نظر العاملين في أجهزة مكافحة الرشوة في المملكة العربية السعودية* ، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ، ص.٢١.
[٧] الديكان، ب، (اكتوبر ٢٠٢٠)، *منهجية مكافحة الفساد الإداري في التشريع والقضاء الكويتي*،كلية الحقوق -جامعة طنطا، مجلة روح القوانين، مصر، العدد الثاني والتسعون، ص.٦٣٢.

ومن هذا المنطلق توجد هناك حالات للفساد الإداري في دولة الكويت أشار إليه القانون المتعلق بالوظائف العامة المدنية رقم ٧ لسنة ١٩٦٠م إلى واجبات الموظفين العمومين وحالات الفساد الإداري على النحو التالي[٨]:

- لا يجوز للموظف أن يؤدي أعمالاً للغير بأجر أو بدون أجر إلا بالحصول على إذن كتابي من مرؤوسيه.
- لا يجوز للموظف ان ينتمي إلى حزب سياسي أو أن يشترك في أي دعاية حزبية.
- لا يجوز للموظف أن يفضي بمعلومات عن المسائل التي ينبغي أن تظل سرية بطبيعتها وفقاً لتعليمات خاصة ويظل التزام الموظف بكتمانها قائماً حتى بعد انفصاله عن عمله.
- يجب على الموظف مراعاة أحكام الأمور المالية وفقاً للقوانين المعمول بها.

- **أشكال الفساد الإداري:**

للفساد الإداري أشكال كثيرة ومختلفة، سنستعرض بعض أشكال جرائم الفساد الإداري وذلك من خلال توضيح المقصود فيها دون التطرق لتحليل النصوص التجريمية–تم القيام بتحليل النصوص التجريمية في المبحث الثاني- ، وذلك على النحو التالي:

١) جريمة إساءة استعمال السلطة:

يقصد به قيام الموظف المخول بسلطة معينة في استخدام تلك السلطة لتحقيق مصلحه أو منفعة أو فائدة خاصة، ومثال على ذلك موظف يستغل سلطته في إصدار قرار إداري بترقية موظف آخر دون ان تكون لديه مواصفات ومؤهلات تشير على ضرورة ترقيته ، وبالتالي هذا يعتبر من الفساد الإداري وعدم الالتزام بالهيكل التنظيمي المتبع في الجهات او الوزارات الحكومية ، ولا سيما ان الموظف الذي يسيء استعمال وظيفته يتعرض للمساءلة الجزائية جراء استعمال تلك السلطة بالصورة الخاطئة وفق قانون الجزاء الكويتي [٩]، والذي قد يؤثر في موضوعيته حال ممارسة مسؤولياته أو استغلال وظيفته بالانتفاع بامتيازات له أو لأقاربه ، أو قد يكون سوء استعمال السلطة عن طريق إفشاء معلومات سرية تصل إليه بحكم وظيفته أو منصبه[١٠]،وتماشياً مع ما تم ذكره ف تعتبر إساءة استعمال السلطة جريمة ومن أكثر الجرائم تأثيرا في المجتمع، لأنها تمس قطاعاً كبيراً من المواطنين في الكويت.

---

[٨] زين الدين، ب، *ظاهرة الفساد الإداري في الدول العربية والتشريع المقارن*، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، ص.٣٢٥-٣٢٦.

[٩] https://mohamie-kuwait.com/blog/

[١٠] العصيمي، م، (٢٠٢٢)، *أحكام تعارض المصالح في النظام الكويتي -دراسة مقارنة*، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، الإسكندرية، ص.٧٢٠.

٢) جريمة الاختلاس:

الجدير بالذكر قبل توضيح جريمة الاختلاس بأن قانون حماية الأموال العامة الكويتي رقم (١) لسنة ١٩٩٣م قد تضمن عدة جرائم أهمها جريمة اختلاس الأموال العامة المنظمة بالمادة التاسعة، وجريمة الاستيلاء على الاموال العامة وتسهيل الاستيلاء عليها المنظمة بالمادة العاشرة، لتشابه الجريمتيين مبيناً انه لا فرق بين الاختلاس والاستيلاء من حيث طبيعة الفعل الإجرامي ذاته.وبالنظر الى منهج المشرع الكويتي نجد فرقين، الأول انه جعل جريمة الاختلاس لمن يختلس بسبب وظيفته، أي يختلس من ذات الجهة التي يتبعها، وأما بخصوص جريمة الاستيلاء فتقع من أي موظف في الحكومة، أو احدى الهيئات، أو المؤسسات العامة، أو الشركات التي تملك فيها الدولة نسبة ٢٥% أو أكثر من رأس المال، وأما الفرق الثاني فيكمن ان المشرع الكويتي يعاقب على مجرد تسهيل الاستيلاء المنظم بالمادة العاشرة.[١١]

٣) جريمة الرشوة:

بإيجاز، تعتبر جريمة الرشوة اتجار الموظف العام بوظيفته وذلك مقابل القيام بعمل أو الامتناع عن عمل من أعمال الوظيفة، وقد جرمه أغلب التشريعات جريمة الرشوة ومنها المشرع الكويتي في قانون الجزاء الكويتي[١٢]، وعليه فإن اتجار الموظف العمومي بوظيفته واستغلالها للحصول على ميزة إدارية غير مشروعة مقابل تأدية إحدى المهام المنوطة بوظيفته أو الامتناع عن تأديتها أو تأديتها بالوجه الذي يلائم دافع الرشوة، وتتمثل الرشوة بعاملها الأساسي وهو المال مقابل الحصول على خدمة أو منفعة خاصة آو الامتناع عن عمل معين لمصلحة شخصية.

وقضيت محكمة التمييز الكويتية بأنه :" من المقرر أنه يجب في جرائم الرشوة أن يكون الغرض من طلبها أداء الموظف عملاً من أعمال وظيفته أو الامتناع عنه أو عملاً يزعم الموظف أنه من اختصاصه ، إذ المستفاد من نص المادة ٣٥ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٠م بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء في ظاهر لفظها وواضح عبارتها ، أن جريمة الرشوة تتحقق في جانب الموظف العام أو من في حكمه من قبل أو طلب وعداً أو عطية

[١١] حسين بوعركي: جريمة اختلاس الأموال العامة تنطبق على الشركات المملوكة للدولة.. بأي نسبة (argaam.com)
[١٢] المطيري، أ، (٢٠٢٠)، *الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في دولة الكويت - دراسة مقارنة*، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق -جامعة المنوفية، مصر، ص.٣٦٤.

لأداء عمل من أعمال وظيفته أو الامتناع عنه ولو كان حقاً ، كما تتحقق الجريمة أيضاً في شأنه ولو خرج العمل عن دائرة وظيفته أو يزعم ذلك كذباً "[١٣].

ثانيًا: أسباب الفساد الإداري وآثاره:

- **أسباب الفساد الإداري:**

للفساد الإداري أسباب ودوافع كثيرة لعل من أهم الأسباب:

- تدني رواتب العاملين في القطاع العام وارتفاع مستوى المعيشة، لذلك يقوم بعض العاملين بالبحث عن مصادر مالية أخرى حتى ولو عن طريق الرشوة.
- التسرع في إصدار تشريعات كثيرة تنطوي على عيوب الصياغة القانونية الشكلية والموضوعية كالتناقض أو الغموض والنقص، والتعارض بين نظام قانوني وبقاء العمل في مثل هذا النظام طالما رغبت به السلطة التنفيذية[١٤].
- التخلف الإداري وهو الذي يرافق الفساد الإداري في كثير من الأحيان مثل: تأخير المعاملات والتغيب عن العمل وسوء استغلال الوقت والعصبية ضد المتعاملين مع الجهاز الإداري.
- وجود مصالح وعلاقات تجارية مع شركاء خارج الدولة، يتم استخدام وسائل غير قانونية من قبل شركات خارجية للحصول على امتيازات داخل الدولة[١٥].

- **آثار الفساد الإداري:**

من آثار ونتائج الفساد الإداري:

- إن الفساد يؤدي إلى خلخلة القيم الأخلاقية وإلى الإحباط وانتشار اللامبالاة والسلبية بين أفراد المجتمع.
- الشعور بالظلم لدى الغالبية مما يؤدي إلى الاحتقان الاجتماعي وانتشار الحقد بين شرائح المجتمع وانتشار الفقر.
- التقبل النفسي لفكرة التفريط في معايير أداء الواجب الوظيفي وتراجع الاهتمام بالحق العام.

[١٣] اللجنة العلمية معهد الكويت للدراسات القضائية، *جرائم الوظيفة العامة*، وزارة العدل –دولة الكويت، ص.١١.
[١٤] المطيري، أ، مرجع سابق، ص.٣٥٨.
[١٥] الديكان، ب، مرجع سابق، ص.٦٣٥- ٦٥٧.

عدم المهنية وفقدان قيمة العمل، وصعود الأقلية على حساب الأكثرية[١٦].

ونرى من خلال طرح هذه الإشكالية أن الفساد الإداري له عدة معاني مختلفة وأيضا جوانب متعددة يصعب حصرها، ويغطي مجموعة واسعة من الممارسات السياسية والاقتصادية والإدارية ذات جذور عميقة تأخذ أبعاد واسعة تتدخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينهم، ولكن من خلال توضيح الثغرات التي تكون بالواقع في الجهات الإدارية تساعد بالكشف عن عمليات الفساد والترصد لهم قبل حدوثها، واتخاذ الأجراء الجزائي المناسب وفق ما نص عليه قانون الجزاء الكويتي.

المطلب الثاني: دور الأجهزة الرقابية والآليات الإدارية في مكافحة الفساد الإداري:

لا شك أن دولة الكويت تعتبر من الدول الرائدة فيما يتعلق بالتشريعات في مكافحة الفساد الإداري والجهات المنوط بها مكافحة الفساد ومدى اهتمام حكومة الكويت في الكشف عن الانحرافات المالية والإدارية في الأجهزة الحكومية، وسوف نتناول بيان ذلك من خلال النقاط التالية:

أولًا: دور الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة):

هي هيئة مستقلة تم انشائها بموجب القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٦م والصادر بتاريخ ٢٠١٦\١\٢٤ ولائحته التنفيذية بالمرسوم رقم ٢٠١٦\٣٠٠، وقد جاء انشاء الهيئة كاستجابة لمتطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وكما كان من الدوافع الرئيسية لإنشاء هذه الهيئة هي ضرورة الحاجة إلى وجود الهيئة العامة لمكافحة الفساد لمه تقتضيه المصلحة العليا في دولة الكويت.

حيث جاء قانون الهيئة في المادة (٤) التي بينت أهداف المبينة عليها الهيئة وهي:

ـ إرساء مبدأ الشفافية والنزاهة في المعاملات الاقتصادية والإدارية بما يكفل تحقق الإدارة الرشيدة لأموال وموارد وممتلكات الدولة والاستخدام الأمثل لها.

ـ العمل على مكافحة الفساد ودرء مخاطرة وآثاره وملاحقة مرتكبيه وحجر استرداد الأموال والعائدات الناتجة عن ممارسته وفقاً للقانون.

[١٦] الديكان،ب ، مرجع سابق، ص ٦٥٨-٦٥٩.

ـ حماية أجهزة الدولة من الرشوة والمتاجرة بالنفوذ وسوء استخدام السلطة لتحقيق منافع خاصة ومنع الوساطة والمحسوبية وحماية المبلغين عن الفساد.

ـ تعزيز مبدأ التعاون والمشاركة مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية في مجالات مكافحة الفساد[١٧] .

وبالنظر إلى قانون إنشاء هيئة مكافحة الفساد يتبين ان القانون اعطي الهيئة صلاحيات كبيره وضخمة في تتبع الحالة المالية وكذلك توسع بمفهوم إقرار الذمة المالية وإيرادات الكشف عن الذمة المالية من خلال إلزام بالإفصاح عن الذمة المالية ، وعلما بذلك فآن قانون الهيئة العامة لمكافحة الفساد شمل الرقابة على رئيس مجلس الوزراء ، والوزراء ورؤساء الهيئات والمؤسسات العامة وكذلك الرقابة على السلطة التشريعية رئيس مجلس الامة وأعضاء مجلس الامة أيضاً ولاسيما شمل الرقابة على رئيس السلطة القضائية و أعضاء النيابة العامة ومحامي الدولة والإدارة العامة للتحقيقات والإدارة القانونية في بلدية الكويت وأصحاب الوظائف القيادية في الدولة للكشف عن ذممهم المالية، وبذلك يكون المشرع الكويتي قد أعطى النيابة العامة وأعطى الهيئة العامة لمكافحة الفساد الصلاحية في إحالة كل من يثبت عليه وجود شبة جريمة جزائية إلى جهة التحقيق وإجراء اللازم بحقهم ، وكما من الدوافع الرئيسية لإنشاء هذه الهيئة ما مرت به البلاد من أزمات نجم عنها إخفاقات شابت العمل في العديد من أجهزة الدولة وتسببت في كثير من مظاهر الفساد ، الحماية الجنائية للمال العام من أي عدوان قد يقع عليه من قبل الموظف العام ، وحماية أجهزة الدولة من الرشوة والمتاجرة بالنفوذ وسوء استخدام السلطة لتحقيق منافع خاصة ومنع الواسطة والمحسوبية.

ثانيًا: دور ديوان المحاسبة وديوان الخدمة المدنية:

ديوان المحاسبة الكويتي الذي أنشئ بالقانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٤م، ليكون بمثابة هيئة مستقلة للمراقبة المالية ويلحق بمجلس الامة وتعتمد رقابته على رفع التقارير الخاصة والسنوية إلى كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية متضمنة ما ينكشف له من المخالفات المالية وما يجب ان يوقع من عقوبة قانونية عليها، وبالواقع ان رقابة ديوان المحاسبة الكويتي تأتي شاملة وجامعة لكافة المصروفات العامة بالدولة وفي هذا الشأن فقد خوله القانون اختصاصات الكشف عن كل مظاهر الهدر، أو الإسراف، أو الاختلاس أو الإهمال.

والجدير بالذكر ان المادتين (٥ ، ٣٣) من قانون إنشاء ديوان المحاسبة رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٤م، يختصون في بيان الجهات التي تشملها رقابة الديوان واختصاصاتها وطريقة المباشرة لها وفي جمعيه أعمال الرقابة اللاحقة يقوم ديوان المحاسبة بفحص ومراجعة المستندات ودفاتر الحسابات (سواء الإيرادات أو المصروفات) والتفتيش عليها

[١٧] قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد رقم (٢) لسنة ٢٠١٦ في دولة الكويت.

للتوثيق في جميع المصروفات المالية الحسابية قد تمت بطريقة أصولية ونظامية وتبعاً للأحكام واللوائح المالية والحسابية [١٨] ، وأوجبت المادة (٦٧) على الديوان مراقبة متابعة القرارات الصادرة بتوقيع الجزاءات لتحقيق من أن الجهة التابع لها الموظف الذي تقرر مجازاته قد قامت بالفعل بتنفيذ الجزاء الواقع عليه أم لا وتكون هذه الجزاءات أما إنذار أو خصم من المرتب الشهري .

وخلاصة القول إن تقارير ديوان المحاسبة تتسم بالمصداقية والمهنية العالية إلا آنه قدم قانون ديوان المحاسبة رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٤م والمعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٧ والقوانين المعدلة له فهناك الكثير من المطالبات لتعديل بعض أحكامه خاصة لكبر حجم الابتكار في التلاعب من المنفذين في الوزارات والهيئات للتعدي على أموال الدولة في الآونة الأخيرة من خلال الحصول على ترسبات للمناقصات بطريقة ملتوية تتمثل في الاتي:

ـ إعطاء الصلاحية الكاملة لديوان المحاسبة بآن يحول جميع المخالفات المالية والقضايا والمناقصات التي تتعثر بها شبهات فساد إلى النيابة العامة مباشرة للتحقيق والبت فيها دون أخذ موافقة مجلس الأمة.

ـ إعطاء الصلاحيات لديوان المحاسبة بأن يتم الاطلاع والتدقيق في حسابات وملفات المناقصات والتعاقدات لوزارات الدول ابتداء من مبلغ عشرة ألف دينار، حيث أن هناك مناقصات ومقاولات بمبالغ أقل من عشرين ألف دينار وبها شبه فساد ذلك آن القانون الحالي يشترط الرقابة والاطلاع على الملفات التي مبالغا عشرين ألف وما فوق[١٩].

وتجدر الإشارة أن لديوان الخدمة المدنية دوراً هام وفعال في مكافحة الفساد الإداري حيث حددت المادة (٦) من قرار مجلس الخدمة المدنية رقم ١٠ لسنة ٢٠٢٠ بشأن تعيين مراقبين لشؤون التوظف في الوزارات والإدارات الحكومية والجهات الملحقة تابعين لديوان الخدمة المدنية وطبيعة اختصاصات قطاع مراقبي شؤون التوظف، بهدف ضبط منظومة العمل الإداري داخل الجهات الحكومية ومكافحة الفساد الإداري ولا توجد جهات ادارية قامت برفض تواجد مراقب شؤون التوظف لديها.

وفي هذا الإطار إن لقطاع رقابة شئون التوظف طبيعة خاصة بعلمهم، تتمثل في:

- متابعة تنفيذ أحكام القوانين واللوائح والنظم المتعلقة بشؤون التوظف للتأكد من سلامة تطبيقها في الجهة التي يتولى فيها المراقب أعمال الرقابة ودراسة المشاكل التي تطرأ في التنفيذ وإعداد التوصيات وسبل العلاج.

[١٨] قانون انشاء ديوان المحاسبة رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٤ في دولة الكويت.
[١٩] المطيري، أ، مرجع سابق، ص.٣٧٨.

- إمداد الديوان بالتقارير الدورية نصف السنوية وعند كل طلب عن ملاحظاته وعن مواطن الضعف والخلل التي تكشفت له خلال ممارساته للأعمال الرقابية ومقترحاته بشأنها.
- تزويد الديوان بالتقارير الدورية نصف السنوية وعند كل طلب عن ملاحظاته وعن مواطن الضعف والخلل التي تكشفت له خلال ممارسته للأعمال الرقابية ومقترحاته بشأنها[٢٠].

والجدير بالذكر ان إمكانية قيام مراقب شؤون التوظف بإيقاف القرارات الصادرة من الجهة اذ تبين ان القرار يوجد به تخلف عن الشروط القانونية ، لان المراقب يسعى دائما إلى مساعدة ومعاونة الجهات الحكومية في تنفيذ وتطبيق احكام القانون واللوائح والنظم المتعلقة بشئون التوظف للتأكد من سلامة تطبيقها ، وفي حالة اصدار القرار بالمخالفة للقوانين والنظم المعمول بها يقوم المراقب برصد المخالفة وتوجيه كتاب إلى ديوان الخدمة بالمخالفة لأنه تعتبر الفساد الإداري بصدور القرار المخالف ،وتعتبر هذه الخطوة من الخطوة المهمة والصفة الإلزامية من خلال رفع التقارير عن عمل مراقبي شئون التوظف تنفيذا لقرار مجلس الوزراء رقم ١٠٤٧\٢٠١٢ المؤرخ في ٢٠١٢\٩\٢٤ والذي أكد على استمرار ديوان الخدمة المدنية في متابعة مخالفات الجهات الحكومية والواردة في تقاريرها ، والعمل على رصد المخالفات وتصحيحها وفقاً للبند ٤ من كتب الديوان التي تنص على :" تكليف الجهة المختصة بالجهات الحكومية باتخاذ إجراءات التحقيق والمساءلة القانونية حيال الموظفين المتسيبين في تكرار المخالفات ، وكذلك المتقاعسين عن اتخاذ إجراءات تصويبها " [٢١].

ونتيجة لذلك نرى بأن وظيفة مراقبي شئون التوظف لديوان الخدمة المدنية تعتبر من العوامل التي تساعد على الحد من ظاهر الفساد الإداري بقدر المستطاع لقيامهم بالمراقبة بشكل دوري على القرارات التي تخص الجهة الإدارية والميزانيات السنوية التي تصدر من الجهة وتوقيع الجزاء والعقوبة على من تعدى على اللوائح والنظم وساعد في نشر الفساد الإداري، لان ذلك يعتبر من التقليل للنظم واللوائح القانونية المتبعة في الجهة الإدارية.

علاوة على ذلك، إن اعتماد الأجهزة الرقابية في الدولة لتحسين أداء الأجهزة الحكومية للمحافظة على المال العام وعدم هدره، والمحافظة على المصلحة العامة من خلال توعية الموظفين وتنفيذ أداء الواجب الوظيفي بعيداً عن الانحرافات السلبية، ولذلك تستوجب مكافحة الفساد من خلال الحد منه بمحاسبة الفاسدين، وإحالتهم إلى أجهزة الرقابة ، وإن المهام الموكلة للأجهزة الرقابية في دولة الكويت لها جانب مهم وفعال في الحد من الفساد الإداري ، باعتبارهم أجهزة تساهم في تحقيق العدالة بين الموظفين بعيداً عن المحسوبية ، عدم تكافؤ الفرص.

[٢٠] الديكان، ب، مرجع سابق، ص.٦٦٧.
[٢١] https://www.alqabas.com/article/560476

المبحث الثاني: تحليل بعض التشريعات الجزائية المكافحة للفساد الإداري والتطبيقات العملية

منذ أن قامت الحياة على الأرض، عرف الفساد طريقه إلى البشر، وتمكنت جذوره واستوى عوده في العديد من المجتمعات على مستوى المعمورة، متخذًا لنفسه دروبًا شتى ومتوسلًا بأساليب متباينة، ومؤديًا إلى آثار تفاوتت نتائجها باختلاف صوره وميادينه وتباين أحجامه، حتى غدا ظاهرة تثير القلق وتبعث المخاوف وتستوجب المواجهة.[٢٢]

الفساد داء سرطاني ينخر في جسم الأمم والشعوب ويهدد أركانها ويعطل مسيرتها التنموية وتقدمها العلمي، وهذا ما حدا دولة الكويت منذ الاستقلال إلى التصدي للفساد من خلال إبرام العهود، المواثيق والاتفاقيات الدولية، بالإضافة إلى أن المشرع سن عدد كبير من القوانين واللوائح، وتعددت ما بين لوائح إدارية وقوانين ذات طابع مدني، وقوانين جزائية، وبعض التدابير المستحدثة مثل إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة). وبناءً على ما سلف ذكره، سنقوم بتحليل -بعض- التشريعات الجزائية المكافحة للفساد الإداري ومدى فاعليتها لمكافحة هذه الظاهرة المتفشية في البلاد والتي في ظلها أصبح الباطل حقًا والحق باطلًا، ويليها التطبيقات العملية التي تبين مدى جدية النية في مكافحة الفساد.

المطلب الأول: تحليل بعض التشريعات الجزائية المكافحة للفساد الإداري:

المشرع الكويتي -الجزائي تحديدًا- يعكس التزام دولة الكويت بمكافحة الفساد الإداري وتعزيز النزاهة في الإدارة العامة، والتصدي للفساد الإداري في القانون الكويتي يتجلى بتجريم أفعاله ووضع تشريعات صارمة من خلال منظومة من القوانين والعقوبات جزائية للفساد الإداري. ومن هذا المنطلق سنقوم بتحليل بعض التشريعات المكافحة للفساد الإداري ومدى فاعليتها، -سنناقش الجرائم الثلاث التي سبق توضيحها في أشكال الفساد الإداري- وذلك على النحو التالي:

أولًا: جريمة إساءة استعمال السلطة:

كما بينا سلفًا، بأن إساءة استعمال السلطة يتمثل من قبل بعض حاملي المناصب العامة في استغلال مناصبهم وصلاحياتهم الوظيفية لتحقيق مصالح شخصية، إذ يشكل ذلك الاستفادة من السلطة والموارد المتاحة لهم بطرق غير قانونية وغير مشروعة، وذلك على حساب المصلحة العامة. ويعد هذا التصرف جريمة معاقب عليها في

[٢٢] عيد، م، (١٩٩١)، *الإجرام المعاصر*، مطبوعات أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ص.١٠.

قانون الجزاء الكويتي رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠م، وتتمثل أركان جريمة إساءة استعمال السلطة في ذات الأركان لأي جريمة، والمتمثلة بالركن المادي والركن المعنوي ويضاف إليها الركن المفترض.

أولًا المقصود بالركن المفترض بأن هذه الجريمة لا تقع إلا من قبل صاحب سلطة، وغالبًا ما يكون **موظف حكومي.**

أما بالنسبة للركن المادي يتمثل في الفعل والنتيجة الجرمية والعلاقة السببية بينهما. فالفعل يكون باستغلال الموظف للسلطة الممنوحة له لتحقيق غايات غير مشروعة. والنتيجة الجرمية فتتمثل بالوصول إلى تلك الغاية غير المشروعة. أما العلاقة السببية بين الفعل والنتيجة، فتتكون حين تظهر تلك النتيجة بشكل مباشر من الفعل.

ومن جهة أخرى، الركن المعنوي فيتمثل في عنصرين هما النية الجرمية والقصد الجنائي. وتتمثل النية الجرمية في علم مرتكب الجريمة، بأن ما يقوم به من فعل يخالف القانون. وأما القصد الجرمي، فيحدث بإقدامه على ارتكاب ذلك الفعل، والوصول إلى النتيجة الجرمية بالرغم من علمه بأن ذلك الفعل غير مشروع.

وبالتالي نلاحظ بأن الغاية من أي تصرف من قبل شخص صاحب سلطة هو الموجه الحقيقي والمعيار الأساسي في تحديد فيما إذا كان هناك جريمة إساءة استعمال سلطة أم لا[٢٣].

أما إن أتينا للعقوبة، فأن الموظف الذي يسيء استعمال السلطة فيستوجب عليه تعويض المضرور عن الضرر المادي أو المعنوي نتيجة للاستغلال الغير قانوني للسلطة. بالإضافة إلى ذلك قد يتعرض للجزاءات المقررة قانونًا بالحبس والغرامة، وذلك وفقًا لجسامة الجريمة التي ارتكبها في إساءة استعمال السلطة والظروف الملابسة لها.

ويتضح لنا مما سلف ذكره بأن المشرع الكويتي سمح بمعاملة كل حالة بشكل فردي وتقدير الجسامة الحقيقية للجريمة وعلى أساسها تحديد العقوبة المناسبة، وهذا مسلك محمود من المشرع الكويتي. والجدير بالذكر أيضًا بأن من الممكن أن تتضمن عقوبات إدارية مثل الفصل أو العزل من الوظيفة. وكل هذه العقوبات تعزز الرسالة بأن السلوك غير المقبول وغير الأخلاقي لن يُسمح به في المؤسسات الحكومية، وأن هناك عواقب جدية لمن يخالفون ذلك.وأيضًا تهدف إلى إظهار جدية المجتمع في التصدي للفساد وحماية حقوق الأفراد المتضررين من ذلك. ولابد من التأكيد بأنه لكي تعزز الثقة في المؤسسات الحكومية وتحمي حقوق الأفراد وتعكس الرغبة الجادة

[٢٣] جريمة اساءة استعمال السلطة في الكويت - انعقاد للمحاماة(mohamie-kuwait.com)

من المشرع الكويتي يجب تطبيقها بشكل عادل وشفاف، لتحقيق نظام قوي وعادل يعزز النزاهة والمساءلة في العمل الحكومي.

ثانيًا: جريمة الاختلاس:

سبق وبينا مفهوم الاختلاس، وتأسيسًا على ذلك سنبين أركان هذه الجريمة:

الركن المادي لجريمة الاختلاس ويعني قيام الجاني بسلوك أو نشاط؛ كتحويله الأموال الموضوعة في عهدته لحيازة كاملة، أو إيداع المال المسحوب من خزانته في حسابه أو ادعاء سرقته أو تلفه.

الركن المعنوي لجريمة الاختلاس يلزم أن يتوافر في جرم الاختلاس الإرادة التامة للموظف بنقل المال لملكيته والتصرف به على أنّه ملك له.

أما العقوبة التي فرضها قانون حماية الأموال العامة رقم (١) لسنة ١٩٩٣م والتي وردت في المادة رقم (٩)[٢٤]على مُرتكب هذه الجريمة. وهي تتمثل بما يلي: "يعاقب بالحبس المؤبد أو المؤقت الذي لا تقل مدته عن خمس سنوات كل موظف عام أو مستخدم أو عامل اختلس أموالا، أو أوراقا، أو أمتعة، أو غيرها مسلمة إليه بسبب وظيفته. تكون العقوبة الحبس المؤبد أو المؤقت الذي لا تقل عن سبع سنوات إذا ارتبطت الجريمة بجناية أخرى ارتباطا لا يقبل التجزئة". كما أنّ القانون الكويتي قد يُلحق بعقوبات الاختلاس السابقة بعض العقوبات الإضافية، كالحرمان الوظيفي أو الطرد وربما مصادرة الممتلكات والأموال.

ونرى بعد أن وضحنا أركان الجريمة والعقوبات المقررة لها؛ بأنها تعتبر رادعة ومتناسبة مع المصلحة المحمية وذلك لما لها من حرمة، وأيضًا تهدف إلى تثبيت رغبة المشرع برفضه الجاد للفساد واعتبار الاختلاس جريمة خطيرة ومشينة. فبالإضافة إلى العقوبة المادية والمعنوية التي يتعرض لها المختلس، يتم تحميله بمسؤولية كبيرة تجاه الضرر الذي يلحق بالمجتمع والثقة العامة في القطاع العام. وخلاصة القول بأن هذه العقوبات تهدف إلى حماية المال العام والمصلحة العامة ولتثبيت سلوك أخلاقي ومسئول تجاه المجتمع والدولة.

[٢٤] قانون حماية الأموال العامة رقم (١) لسنة ١٩٩٣.

ثالثًا: جريمة الرشوة:

لا شك بأن تعتبر الرشوة شكل من أشكال الفساد، ويمكن القول بأنها متاجرة بالوظيفة العامة، وبإيجاز أشار قانون الجزاء الكويتي رقم (١٦) لعام ١٩٦٠م، في المادة (١١٤) إلى جريمة الرشوة حيث تتضمن هذه الجريمة طلب أو قبول مبلغ مالي أو منفعة أو حتى الوعد بشي ما مقابل أن يقوم بعمل من الأعمال المشمولة ضمن المهام الوظيفية الخاصة به سواء أكان ذات العمل حق أو امتنع عن فعل ما ولو كان غير حق، كما تشمل الرشوة قيام هذا الموظف بأداء عمل أو الامتناع عن عمل لا يدخل ضمن اختصاصه الوظيفة في حال تظاهره بأنه جزء من مهامهم[٢٥]. والرشوة في قانون الجزاء الكويتي جريمة يعاقب عليها القانون، والعقاب لا يقتصر على الموظف المرتشي، بل يشمل الراشي والشخص الذي يتوسط العلاقة بينهما في حال وجوده[٢٦].

الركن المادي لجريمة الرشوة يتمثل في السلوك وهو طلب الموظف العام أو القبول لوعدًا أو عطية –مادية وغير مادية- لأداء عمل أو الامتناع عن أداء العمل من إعمال وظيفته.

أما الركن المعنوي هو القصد الجنائي المطلوب توافره في جريمة الرشوة وهو القصد العام بمعنى تتجه إرادة الموظف الفاعل مع علمه بجميع عناصر الركن المادي المكون للجريمة.

وأخيرا الركن المفترض هو بأن لابد إن يكون الجاني موظفا عاما كما جاء بالمادة بمعناه الواسع الشامل حتى ولو غير مختص، بل زعم اختصاصه أو اعتقد خطأ باختصاصه.

عقوبة الرشوة كما بينها المشرع الكويتي بأنها لا تتجاوز ٧ سنوات وبغرامة تساوي ما أعطى أو وعد به؛ وهذا مأخذ على المشرع الكويتي بأن العقوبة غير رادعة ولا تتناسب مع المصلحة المحمية، وذلك لأنها من الجرائم التي تمس نزاهة وشرف الوظيفة العامة، بل من أكثر الجرائم المخلة بالشرف والأمانة، وهي عادة ما ترتبط بجرائم مالية كبرى تنتج عن وقائع فساد إداري داخل مؤسسات الدولة، لذا وبإيجاز لابد من تغليظ العقوبات المفروضة على الرشوة.

---

[٢٥] تنص المادة (١١٤) من قانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠م، على أنه:" كل موظف عام طلب أو قبل، لنفسه أو لغيره، مالا أو منفعة أو مجرد وعد بشيء من ذلك، مقابل القيام بعمل من أعمال وظيفته ولو كان العمل حقا، أو الامتناع عن عمل من الأعمال المذكورة ولو كان غير حق، يعاقب بالحبس لا تجاوز سبع سنوات وبغرامة تساوي ما اعطى او وعد به ويعاقب بالعقوبات السابقة كل موظف عام طلب أو قبل لنفسه أو لغيره مالا أو منفعة أو مجرد وعد بشيء من ذلك، لأداء عمل أو الامتناع عن عمل لا يدخل في اختصاص وظيفته، ولكنه يزعم أنه داخل فيه. وتعد رشوة الفائدة الخاصة التي تحصل للموظف أو لغيره من بيع متاع أو عقار بثمن أزيد من قيمته، أو شرائه بثمن أنقص منها، أو من أي عقد يتم بين الراشي والمرتشي".

[٢٦] راجع المواد (١١٤-١١٩) من قانون الجزاء الكويتي رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠م.

وفي ختام المطلب وبعدما تم تحليل بعض التشريعات المكافحة للفساد الإداري -الجرائم الثلاث- وعقوباتها المفروضة؛ يتجلى لنا المصالح التي يريد إن يحميها المشرع الكويتي والتي ترتكز على مكافحة الفساد ورغبته الجادة في تعزيز الثقة بأجهزة ومؤسسات الدولة وتحقيق النزاهة.

المطلب الثاني: التطبيقات العملية لمكافحة الفساد الإداري في دولة الكويت:

في بادئ الحديث، وقبل أن نستعرض التطبيقات العملية لمكافحة الفساد الإداري في دولة الكويت لابد أن نذكر أولًا بأن الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) أعلنت يوم الثلاثاء الموافق ٣٠\يناير\٢٠٢٤م عن حصول دولة الكويت على درجة (٤٦) على مؤشر مدركات الفساد (CPI) عن سنة ٢٠٢٣م بارتفاع مقداره أربع درجات عن درجتها في عام ٢٠٢٢م، بالإضافة إلى أن تم تصنيف الكويت في المرتبة (٦٣) على سلم ترتيب الدول بالمؤشر الذي يضم (١٨٠) دولة، متقدمة بذلك (١٤) مرتبة عن ترتيبها السابق، وهذا مؤشر مبشر بالخير. ويعود كل ذلك بسبب تضافر الجهود الوطنية الجادة بمختلف السلطات والمستويات في مجالي منع ومكافحة الفساد عبر إصدار التشريعات وتفعيلها على ارض الواقع وتنظيم جميع الإجراءات التي تضمنتها أحكام الاتفاقيتين الأممية والعربية لمكافحة الفساد وتعزيز التعاون المستمر لترسيخ العمل التشاركي بين الجهات الوطنية لتنفيذ إستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.[٢٧] وعليه سنقوم بذكر بعض التطبيقات العملية لمكافحة الفساد وهي **دلالة على توجه الدولة الحالي لمكافحة الفساد والتصدي له.**

أولًا: صرحت الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) بإحالة وكيل وزارة مساعد وثلاثة إشرافيين إلى النيابة العامة بعد تلقي الهيئة بلاغًا من وزيرة الخدمات يفيد بوجود شبهة اختلاس مال عام؛ حيث تبين بعد إجراء التحقيق والتدقيق بأن يقدر المبلغ محل الاختلاس بـ ١,٢٣٦,٣١٦ دينار كويتي.

ثانيًا: من أبرز التطبيقات والتي تصدرت المشهد في الآونة الأخيرة القضية المعروفة باسم –صندوق الجيش-، فقد قضت المحكمة بالحبس لمدة ٧ سنوات مع الشغل والنفاذ بحق ٦ متهمين، والامتناع عن عقاب رئيس مجلس الوزراء الأسبق وأمين صندوق الجيش السابق بوزارة الدفاع على أن يقدم كل منهما تعهداً مصحوباً بكفالة مالية قدرها ١٠ آلاف دينار كويتي يلتزم فيها مراعاة المحافظة على حسن السير والسلوك لمدة عامين من تاريخ صدور الحكم، وغرمت المحكمة المتهمين المدانين متضامنين، بمبالغ تصل إلى نحو ٢٨٨ مليون دينار كويتي.

[٢٧] نتائج دولة الكويت على مؤشر مدركات الفساد (CPI) عن العام ٢٠٢٣ – Nazaha

ثالثًا: من الأحكام المثارة مؤخرا هو حكم محكمة التمييز الجزائية الذي صدر في ١٨/يناير/٢٠٢٤م، بإدانة المتهمين في قضية رشوة المجلس البلدي، والمتهم على ذمتها عضو فيه وموظف سابق في البلدية وأحد التجار، إذ قضت المحكمة بحبس المتهمين الأول والثاني ١٠ سنوات مع الشغل والنفاذ وتغريمهما مبالغ مالية وعزلهما من الوظيفة، في حين قضت بحبس الثالث ٥ سنوات مع الشغل والنفاذ وإلزامه بغرامة مالية.

رابعًا: صرحت الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) بعد التحقيق وجمع الاستدلالات إحالة مسؤول سابق في المعهد العالي للفنون المسرحية إلى النيابة العامة بتهمة: ارتكاب شبهة جريمة تسهيل الاستيلاء على المال العام المرتبط ارتباطا لا يقبل التجزئة بجريمة التزوير في محرر رسمي.

خامسًا: صرحت أيضًا الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة)بأن تم إحالة مدير وعدد من الموظفين في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية إلى النيابة العامة بعد ورود بلاغ يفيد بوجود اختلاس مال عام وجريمة تزوير في محررات رسمية، وتبين بعد ذلك وجود شبهات تتعلق بصرف مكافآت مالية لغير المستحقين لها.

القائمة تطول بالتطبيقات العملية التي لا يسعنا ذكرها في هذا البحث، ولكن يمكن الرجوع إلى الموقع الإلكتروني للهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) لمعرفة آخر الإحالات وآخر الأخبار والجهود المبذولة نحو تحقيق النزاهة وتعزيز الشفافية في المسائلة، وكل ذلك إن دل على شيء يدل على الرغبة الجادة في التصدي لجرائم الفساد ومنعها في دولة الكويت وفاعلية الأجهزة الرقابية والتشريعات الجزائية للحد من الفساد.

والجدير بالإشارة في الختام، بأن الانفتاح الكبير في نقل وتداول هذه المعلومات في الصحافة والإعلام وعبر المرئي والمسموع يساعد بشكل كبير على تعزيز الثقة في أجهزة ومؤسسات الدولة، وأيضًا النزاهة والشفافية في المسائلة، وفي الوقت ذاته هي رادع لمن تسول له نفسه بالإقدام على هذه الجرائم.

الخاتمة

قدمت هذه الدراسة تحليل لفاعلية الأجهزة الرقابية والآليات الإدارية وبعض التشريعات الجزائية في دولة الكويت في مكافحة الفساد الإداري، وتناولت هذه الدراسة بعض أشكال الفساد الإداري التي تتمثل في جرائم (جريمة إساءة استعمال السلطة، جريمة الاختلاس وجريمة الرشوة). وبيان مدى فاعلية أجهزة الدولة الرقابية على الجهات الحكومية للترصد والمراقبة لأي عملية فساد تحدث في الجهات الإدارية والوزارات الحكومية. والتطرق إلى التشريعات الجزائية للجرائم سالفة الذكر من بيان أركانها والعقوبات المفروضة عليها. وعلى الرغم من أن هذه الدراسة حاولت تقديم تحليل شامل لجوانب الدراسة؛ إلا أنها ليست خاتمة نهائية لموضوع مكافحة الفساد الإداري في دولة الكويت، بل بحاجة إلى مزيد من الأبحاث والدراسات حول هذا الموضوع وذلك للمزيد من التطوير للنظام القانوني القائم.

وأخيرًا، توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات:

النتائج:

- أسباب وأشكال الفساد الإداري كثيرة ومتنوعة وصعوبة الحد منها وصعوبة الكشف عليها لتطور أساليب الفساد بشكل مستمر.
- اسند المشرع الكويتي لعدة هيئات إلى مراقبة الجهات الحكومية لتتبع أفعال وأعمال الفساد الإداري ومكافحتها.
- الفساد الإداري ينتج عن سوء استعمال السلطة والرشوة والتزوير بهدف الحصول على مكاسب خاصة بصورة غير مشروعة.
- تعزيز الأجهزة الحكومية وآليات الرقابة في الدولة لمحاصرة ظاهرة الفساد الإداري والقضاء عليها وعلى مرتكبيها.
- تبين أن التشريعات الجزائية الحالية في دولة الكويت توفر إطارًا قانونيًا قويًا لمكافحة الفساد الإداري، وهي بوابة لتجريم المزيد من السلوكيات المستحدثة في الفساد.
- الشفافية في المسائلة والانفتاح العام في تداول هذه الإخبار في وسائل الإعلام والصحافة ونشر الإحالات للنيابة العامة في موقع الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) أدت إلى زيادة الردع في المجتمع.

التوصيات:

- الرقابة المستمرة على أجهزة الدولة الحكومية من قبل الأجهزة الرقابية يخلق نوع من أنواع الرهبة والحرص في تغليب المصلحة العامة والحد من ظاهرة الفساد الإداري بقدر المستطاع.
- وضع الموظفين في الوزارات الحكومية من القياديين والإشرافيين والموظفين العموميين في المكان المناسب من ناحية الكفاءة والتدرج في الأداء الوظيفي.
- الوعي الدائم والاهتمام في نشر الوعي لدى الموظفين العموميين والتنسيق مع وسائل الإعلام في نشر مخاطر الفساد الإداري وعقوباته بشكل مستمر، وتشجيع الفرد على أداء الواجب الوظيفي بالاهتمام بالمصلحة العامة بشكل أساسي.
- استخدام أساليب الحكومة الالكترونية لتقليل من احتكاك الموظف العام مع المراجع ما ينجم عنه من إغراءات بتسهيل الإجراءات.
- رفع كفاءات الموظفين في الوزارات الحكومية والمؤسسات من خلال تعزيز القدرات والدورات التدريبية المستمرة.
- تشجيع الإبلاغ عن الفساد من خلال تخصيص مكافأة مالية للمبلغين، وضمان وجود آليات آمنة وسهلة لتلقي البلاغات ومعالجتها بسرية وشفافية.
- يجب أن يتم تطبيق العقوبات المفروضة على جرائم الفساد بشكل عادل وصارم لضمان تحقيق العدالة وردع المفسدين والفاسدين.
- تعزيز التعاون الدولي في مكافحة الفساد الإداري، وذلك من خلال التعاون مع المنظمات الدولية المعنية بمكافحة الفساد وتبادل الخبرات والمعلومات، بالإضافة إلى تعزيز دور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في مكافحة الفساد الإداري، وذلك من خلال خلق شراكات مجتمعية فعّالة وتشجيع المشاركة المجتمعية في رصد ومراقبة الفساد والضغط على تحقيق الشفافية والمسائلة في العمل الإداري.
- تشكيل فريق قانوني متخصص يعنى بدراسة الواقع العملي ومتابعته وذلك للتحديث والتطوير المستمر لمواكبة التطورات الحديثة في مجال مكافحة الفساد الإداري، بما في ذلك تغليظ العقوبات بما يتناسب مع السلوك وتلافي الثغرات القانونية.
- تطبيق مبادئ استراتيجيات الحوكمة الرشيدة.
- الحاجة إلى المزيد من الأبحاث والدراسات لتطوير النظام القانوني وتحسين النتائج المتوقعة.

المصادر والمراجع:

- **المراجع العربية:**

١- الخثران، د. عبدالكريم، (٢٠٠٣)، *واقع الإجراءات الأمنية المتخذة للحد من جرائم الفساد من وجهة نظر العاملين في أجهزة مكافحة الرشوة في المملكة العربية السعودية*، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

٢- الديكان، د. بشاير، (أكتوبر ٢٠٢٠)، *منهجية مكافحة الفساد الإداري في التشريع والقضاء الكويتي*، كلية الحقوق -جامعة طنطا، مجلة روح القوانين، العدد الثاني والتسعون.

٣- العصيمي، محمد، (٢٣)، *أحكام تعارض المصالح في النظام الكويتي - دراسة مقارنة*، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية.

٤- اللجنة العلمية معهد الكويت للدراسات القضائية، *جرائم الوظيفة العامة*، وزارة العدل –دولة الكويت.

٥- المطيري، أسامة، (٢٠٢٠)، الاليات القانونية *لمكافحة الفساد الإداري في دولة الكويت -دراسة مقارنة*، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق -جامعة المنوفية.

٦- بدر الدين، ه، (٢٠٢٢)، *الشفافية الإدارية بين ضرورة مكافحة الفساد وحدود السر الوظيفي –دراسة تطبيقية مقارنة*، القاهرة، المركز القومي للإصدارات القانونية.

٧- بطيخ، د. منى، (٢٠١٤)، *الإدارة العامة بين البيروقراطية والفساد الإداري الواقع والمأمول*، دار النهضة العربية، مصر.

٨- زين الدين، بلال، *ظاهرة الفساد الإداري في الدول العربية والتشريع المقارن*، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.

٩- علي، د. محمد، (٢٠١٥) ، *الفساد الإداري*، دار النهضة العربية، القاهرة.

١٠- عيد، اللواء د. محمد، (١٩٩١)، *الإجرام المعاصر*، مطبوعات أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

- **المواقع الإلكترونية:**

١- https://www.alqabas.com/article/560476

٢- https://mohamie-kuwait.com/blog/

٣- https://www.acta.gov.qa/ar-qa/AboutActa/Pages/mandates-and-competences-of-acta.aspx

٤- جريمة اساءة استعمال السلطة في الكويت - انعقاد للمحاماة(mohamie-kuwait.com)

٥- نتائج دولة الكويت على مؤشر مدركات الفساد (CPI) عن العام ٢٠٢٣ – Nazaha

- **القوانين:**

١- دستور دولة الكويت لسنة ١٩٦٢.

٢- قانون الجزاء الكويتي رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠.

٣- قانون إنشاء ديوان المحاسبة رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٤.

٤- قانون حماية الأموال العامة رقم ١ لسنة ١٩٩٣.

٥- قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد رقم ٢ لسنة ٢٠١٦.